

عقود الخيار

هو عقد يعطي الحق لحامله (مالكه) في شراء أو بيع كمية محددة من موجود معين وبسعر متفق عليه وخلال مدة زمنية معينة مقابل الحصول على ثمن مناسب (مبلغ العلاوة)

وقد عدّ عدد من الدارسين عقود الخيارات لعبة حاصل جمعها صفر ففي هذه اللعبة ما يحصل عليه احد الطرفين يساوي تماماً ما يفقده (يخسره) الطرف الاخر.

مما تقدم فإن عقد الخيار يقوم بتنظيم الاتفاق بين أطراف العلاقة وهما المستثمر (أو حامل عقد الخيار) وبائع العقد (أو محرره) وهذا العقد يضم مجموعة من العناصر الأساسية هي:

1. طرفي العقد إذ أن لكل عقد خيار طرفين هما البائع والمشتري
2. تاريخ العقد
3. نوع الأصل محل التعاقد
4. كمية العقود وكمية الأصول في كل عقد.
5. سعر التنفيذ أو المضاربة (Strike price) وهو السعر المثبت على الموجود الذي يمكن بواسطته شراء الموجود أو بيعه عند تنفيذ الخيار
6. تنفيذ الخيار ويقصد به الاتفاق أما بيع الموجود أو شرائه
7. علاوة الخيار إذ يحصل المستثمر على الخيار بعد أن يقوم بدفع مبلغ العلاوة وهو المبلغ الذي يدفعه مشتري الخيار لكاتب الخيار سواء كان الخيار خيار شراء أو خيار بيع، ويكون السعر المدفوع لكل من خيار البيع أو الشراء في الغالب مقارباً لسعر السوق في الوقت الذي تتم فيه عملية الاتفاق، وأن مشتر الخيار سوف يخسر العلاوة إذا امتنع عن تنفيذه.
8. تاريخ الصلاحية (Expiration Date) وهو آخر تاريخ يستطيع بواسطته حامل الخيار تنفيذ ذلك الخيار. وعند الوصول إلى تاريخ الانتهاء فإن حامل الخيار سوف ينفذ الخيار حتى إذا كانت هناك زيادة قليلة في السعر بالنسبة لخيار الشراء أو انخفاض قليل في السعر بالنسبة إلى خيار البيع وذلك لتقليل الخسائر إلى أدنى حد ويستطيع مشتري الخيار أن يقوم بالاتي:

أ- تنفيذ الخيار

ب- بيع الخيار لمشتري آخر

ج- ترك الخيار لتنتهي صلاحيته

أنواع عقود الخيار

لعقود الخيار أنواع تختلف باختلاف معيار التصنيف وكامل يلي:

أ- من حيث موعد التنفيذ:

هناك نوعان هما:

1. عقد الخيار الأمريكي American Option

2. عقد الخيار الأوربي European Option

فالعقد الخيار الأمريكي عقد يتيح للمستثمر حق شراء أو بيع عدد محدود من الأوراق المالية بسعر متفق عليه مقدماً على أن يتم تنفيذ هذا العقد في أي وقت خلال الفترة الممتدة منذ أبرام العقد وحتى التاريخ المحدد لانتهاؤه وأما عقد الخيار الأوربي فهو تماماً مثل الأمريكي ما عدا أن التنفيذ غير مسموح به ولا يتم الا في تاريخ انتهائه .

ب- من حيث طبيعة العقد

هنالك نوعان هما:

1. عقد حق خيار شراء Call Option

إذا ما توقع مستثمر ارتفاع سعر سهم شركة معينة في الأسواق لسبب من أسباب فقد يبادر الى شراء عقد (أو مجموعة عقود) خيار تعطيه الحق في شراء عدد من أسهم هذه الشركة في أو قبل تاريخ معين وبسعر متفق عليه مسبقاً ويكون ثمن العقد مبلغاً رمزياً، ويظل يراقب أسعار اسهم تلك الشركة فأذا ما ارتفعت الى المستوى الذي يلائمه وهو مستوى عادة يفوق السعر المتفق عليه ينفذ العقد بالسعر المتفق عليه شرط أن يتم التنفيذ قبل أو في التاريخ المحدد إذا كان العقد امريكياً أو في التاريخ المحدد إذا كان العقد أوربياً. ويكون بذلك قد قام بممارسة حقه ويجب على محرر العقد (Option Writer) أن يقبل التنفيذ حتى ولو كان يحقق له خسارة، أما إذا حل تاريخ التنفيذ وظلت أسعار اسهم تلك الشركة مساوية للسعر المتفق عليه أو دونه فإن حامل العقد لديه الحق في ان يختار عدم تنفيذه ولا يستطيع محرر العقد ان يجبره على التنفيذ.

2. عقد خيار البيع Put Option

يقوم المستثمر بحماية نفسه وذلك بالتحوط من خطر انخفاض أسعار الأوراق المالية التي يملكها في السوق (كما يقوم التاجر المصدر بالتحوط لحماية نفسه من خطر انخفاض أسعار صرف العملة التي سيقبض بها ثمن مبيعاته للخارج) وذلك بشراء عقد حق خيار بيع أي يبيع عدد محدد من اسهم شركة معينة أو (وحدات معينة) بسعر معين قبل أو في تاريخ محدد لطرف آخر هو محرر العقد، فإذا ما أنخفض سعر سهم الشركة أو سعر صرف العملة في السوق إلى مستوى أقل من السعر المحدد في عقد الخيار فإنه حامل العقد يمارس حقه في البيع لمحرر العقد بسعر التنفيذ المتفق عليه وعلى محرر العقد أن يشتري بذلك السعر، أما إذا ارتفع سعر السهم أو سعر صرف العملة إلى أعلى من السعر المحدد فإن حامل العقد لن يمارس حقه وتكون خسارته عبارة عن ثمن شراء العقد فقط.